

اللجنة الاولى

الجلسة ٥

المعقودة يوم الاربعاء

١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

NOV 14 1991

NOV 14 1991

محضر حرفي للجلسة الخامسة

(بولندا)

السيد مروزفيتش

الرئيسي :

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

.../...

Distr. GENERAL

A/C.1/46/PV.5

28 October 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠بنود جدول الاعمال ٤٧ إلى ٦٥ (تابع)مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيد ترينه تشوان لانغ (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحو لي في البداية ، وبالنيابة عن وفد فيت نام ، أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة . وأنني أعتقد أن عمل اللجنة تحت قيادتكم سيسفر عن نتائج ناجحة . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقدم تهنئتي إلى باقي أعضاء مكتب هذه اللجنة .

من المنطقي أن القرن العشرين سيسجل في تاريخ البشرية كمرحلة من أكثر المراحل الحافلة بالأحداث . ففي هذا القرن أحرزت البشرية تقدما باهرا في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ولكنها فشلت في الحيلولة دون اندلاع حربين عالميتين مدمرتين ، وجلبت على نفسها تهديدا لم يسبق له مثيل ألا وهو الحرب النووية المهلكة . والآن حيث يقترب القرن من نهايته يمر العالم بتغيرات واسعة وعميقة .

وكثير من التغييرات الجديدة تفتح آفاقا مشرقة لعالم أفضل كثيرا . وبانتهاء الحرب الباردة يحل التعاون محل المواجهة في العلاقات بين الدول . والتسوية السلمية للصراعات في طريقها لان تصبح الاتجاه الغالب في جميع أنحاء العالم . والتنمية تحل محل سباق التسلح بصفتها الاولوية القصوى والاعتبار الرئيسي في السياسات الخارجية والداخلية أيضا لاغلبية الامم .

ومع ذلك ، لا يزال العالم متورطا في كثير من مشاكله القديمة ، كما أنه يواجه تحديات جديدة خطيرة . ولما كانت الاسلحة النووية لا تزال موجودة فإن بقاء الانسان يظل معرضا للخطر . وقد يؤدي انتهاء وجود العالم ذي القطبين ، والاستعمار الضخم المروع للتكنولوجيا العسكرية في حرب الخليج ، الى ظهور محاولات لتحقيق الهيمنة واللجوء الى استعمال القوة واقتناء الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية الحديثة . وبالرغم من أن كل الصراعات القديمة لم تحل ، فإن شمة صراعات جديدة تظهر أو تهدد بالاندلاع نتيجة للتطاحن الإثني . وبالإضافة الى ذلك فإن الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية لا يشكلان بتاتا أساسا مستقرا للسلم والامن ، فالبلدان النامية يستمر إبقاؤها في وضع متضرر ، والهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في اتساع مستمر .

واذا كان للبشرية أن تحل مشاكلها المعلقة وتواجه التحديات وتغتني هذه الفرصة للتنمية ، فالشرط الذي لا غنى عنه هو إيقاف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . إن إيقاف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح سيقوضان الأساس المادي لجميع الحروب ، بما في ذلك الحرب النووية ، ويدعمان الثقة بين الدول ويفرجان عن موارد ضخمة للاستخدام في مساعي التنمية .

ومن دواعي الاغتياب أن نلاحظ أنه خلال السنوات الماضية ، تحقق تقدم ملموس وهام في ميدان نزع السلاح . فبعد المعاهدة التاريخية لعام ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - أي معاهدة القوات النووية المتوسطة - وبعد اتفاق عام ١٩٩٠ بشأن القوات التقليدية في

أوروبا ، وقّعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تموز/يوليه ١٩٩١ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، التي من شأنها أن تخفض بالفعل الترسانات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وبقراري فرنسا والصين أن تنضموا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ، تصبح جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أطرافا في المعاهدة لأول مرة منذ التوقيع عليها ، مما يدعم تدعيمها كبيرا نظام عدم الانتشار النووي . ومؤخرا ونتيجة لمبادرة الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة ، والمبادرة المقابلة من جانب الرئيس ميخائيل غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي ، ظهرت امكانية القضاء على الأسلحة التكتيكية النووية والغاء بعض البرامج العسكرية النووية للبلدين . وفييت نام ترحب بهذه الأحداث ، كما ترحب بالاستجابة الايجابية من جانب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية . ونرى أن كل التطورات سالفة الذكر تساهم في تخفيض خطر الحرب النووية وتجعلنا نقتررب من اليوم الذي يتحرر العالم فيه تماما من الأسلحة النووية .

ومع هذا ، فالمهام التي تقع أمامنا لا تزال ضخمة . ومن بين القضايا التي يجب أن تظل لها الأولوية القصوى قضية منع الحرب النووية والتوصل الى نزع السلاح النووي . ومن نافلة القول إن مسؤولية منع الحرب النووية وتحقيق نزع السلاح النووي تقع ، في المقام الأول ، على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية . ولكن لما كانت الأسلحة النووية تشكل تهديدا بالإبادة للدول الحائزة لها وغير الحائزة لها على حد سواء ، تصبح لجميع الدول مصلحة حيوية في هذه العملية ، ولهذا يحق لها تشجيعها . بل يقع عليها التزام بتشجيعها . ولذلك ، وبالنظر الى التغيرات السريعة التي شاهدناها كلنا مؤخرا ، فإنه من دواعي الأسف أن البنود المتعلقة بمنع الحرب النووية وإيقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي الموضوعة على جدول أعمال أكبر محفلين للتفاوض والتداول في العالم ، وهما مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح ، لم يتحقق بمدها بعد أي تقدم نظرا لمواقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية . تـرى فييت نام أن ضمان القضية المتعلقة منذ زمن بعيد في الميدان النووي ، قضية الحظر

الشامل للتجارب النووية ، يجب أن تحظى بأكبر الاهتمام من جانب المجتمع الدولي . ونرى أيضا أنه في الإطار الدولي الحالي فإن مسألة عدم استعمال الأسلحة النووية ، أو على الأقل عدم الاستعمال الأول لها ، ومسألة ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، أصبحتا من القضايا العملية الجديرة بالدراسة الجادة . ولنفس السبب ، فإن مبرر وجود مذهب "الردع النووي" يصبح محل المزيد من التساؤل . وتؤيد فييت نام الجهود الرامية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الاتفاق بين جميع بلدان تلك المناطق . وفي هذا الصدد ، نود مرة أخرى أن نعرب عن رغبة شعب فييت نام وتطلعه ، جنبا إلى جنب مع الشعوب الأخرى في جنوب شرقي آسيا ، إلى تحويل هذا الجزء من العالم إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وخلال العام الماضي ، بذل المجتمع الدولي جهودا دؤوبة بغية التوقيع على اتفاقية شاملة لحظر الأسلحة الكيميائية . وبالرغم من أن فييت نام ليست عضوا بعد في مؤتمر نزع السلاح ، فهي تحاول الإسهام في أعمال المؤتمر حول هذه القضية . وقد كانت الجهود النشطة التي بذلها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عاملا أساسيا في حفظ قوة الدفع في تلك المفاوضات . ونأمل أن يتم التوصل قريبا إلى حلول للقضايا المتبقية على نحو يحقق المصالح المشروعة لجميع الدول . وفييت نام ، بمفعتها بلدا من بلدان جنوب شرقي آسيا ، تود أن تؤكد من جديد تأييدها لجهود استراليا لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ .

وقد حظيت مؤخرا مسألة نزع السلاح التقليدي وتخفيض الميزانيات العسكرية باهتمام كبير من المجتمع الدولي . وفييت نام تؤيد الخطط الرامية إلى كبح جماح سباق التسلح في مناطق مختلفة من العالم ، بشرط ألا تكون تمييزية ، وأن تحوز على موافقة بلدان المنطقة . واليوم ، يسرني أن أبلغ اللجنة أن فييت نام خفضت قواتها المسلحة الدائمة ب ٦٠٠ ٠٠٠ فرد خلال العامين الماضيين . وبالنسبة لسياسة فييت نام الاقتصادية والاجتماعية في السنوات المقبلة ، فإننا نفكر في تحقيق تخفيضات كبيرة في عدد الجنود والانفاق العسكري .

في الحقيقة أنه ينبغي للبلدان النامية أن تعتمد بشكل نشط الى نزع السلاح التقليدي وينبغي لها أن تخفض نفقاتها العسكرية التي تلقي عبثا ثقيلا على اقتصاداتها . طوال السنوات الخمس وأربعين الماضية نجد أن جميع الحروب والنزاعات المسلحة قد دارت في بلدان نامية . لكن الحقيقة أيضا أن المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح التقليدي وخفض الانفاق العسكري العالمي تقع على القوى العسكرية والبلدان المتقدمة النمو لأنها هي الموردة الرئيسية للسلاح والمُنْفَقَة الكبرى على الأغراض العسكرية . والعديد من الحروب والنزاعات المسلحة التي دارت في بلدان نامية فرضت عليها بشكل مباشر ، أو غير مباشر بإمدادات الأسلحة ، من قِبَل دول كبرى ، أو كانت نتيجة سياسات دول كبرى في سعيها لغرض مجالات نفوذها .

ومع أن جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة كانت أداة هامة في سعي المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه وضمان سلام عالمي ، فقد ظلت عليها لأكثر من أربعة عقود قيود عديدة . فلقد اخفقت ، في جملة أمور ، في الحد من نمو عدد الأسلحة ، وانحصرت في أنماط من الأسلحة اعترافا بالقدَم ، وأشارت في بعض الحالات الظن بأنها ذات طبيعة تمييزية وبأن القصد منها إنما هو الإبقاء على نوع من الاحتكار .

وهذا الوضع ينبغي مواجهته اذا ما كان لجهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة أن تؤدي الدور المنشود في تشكيل عالم أفضل . في عام ١٩٧٨ ، وفي خلفية الانفراج وبعض التقدم الهام الذي أحرز في مجال نزع السلاح ، عقدت الجمعية العامة أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح ، وقد نجحت هذه الدورة في أن تعتمد بتوافق الآراء وثيقة شاملة تضمنت ، ليس فقط الأولويات والتدابير المحددة لنزع السلاح المقرر تنفيذها في السنوات التالية ، وإنما أيضا المبادئ التوجيهية للعملية . وكانت تلك الدورة الاستثنائية معلما على طريق عملية نزع السلاح ، لأن تلك كانت المرة الأولى التي تمكنت فيها دول العالم من أن تضع بشكل مشترك استراتيجية لنزع السلاح . إن تجدد سباق التسلح وتآزم مفاوضات نزع السلاح في أواخر السبعينيات ومعظم

الثمانينيات ، لا ينبغي أن يتخذ دليل على وجود خطأ أو ضلال في استراتيجية الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، بل هما يشكلان بالأحرى انتهاكا لتلك الاستراتيجية .

وإننا مقتنعون بأن استراتيجية الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا تزال صالحة إلى حد بعيد وبأنه يلزم تنفيذها في السنوات المقبلة . ولئن كان علينا أن نحترم المبادئ البالغة الأهمية المتفق عليها في الدورة الاستثنائية ، فإن علينا بالمثل أن نأخذ الحقائق الجديدة بعين الاعتبار التام .

فمن السمات البارزة لعالم اليوم اتساع الأمن بطابع شامل . ومن ثم فإن عدم توفر الأمن الاقتصادي لدى معظم البلدان النامية نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي المجحف ولدى بعض البلدان النامية لتعرضها للخطر التجاري أو الحصار الاقتصادي ، إنما يعيق ببطبيعة الحال مشاركة تلك البلدان في عملية نزع السلاح على المستويين العالمي والإقليمي على حد سواء . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد الحاجة لأدراك العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، كما تأكدت وحدثت في المؤتمر الدولي لعام ١٩٨٧ المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية .

وبمرور الوقت، يتزايد بجلء إدراك أهمية تدابير بناء الثقة بجميع جوانبها . إن بناء الثقة ونزع السلاح يرتبطان ارتباطاً وثيقاً . وفي هذا الصدد ، تكتسي المبادئ التوجيهية للأنماط الملائمة من تدابير بناء الثقة ، ولتنفيذ تلك التدابير على مستوى عالمي أو مستوى إقليمي ، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٧٨/٤٣ حاء ، مزيداً من الدلالة والأهمية .

إن سرعة خطى الثورة العلمية والتكنولوجية الجارية وإمكاناتها القوية يمكن أن توفر لكل دولة فرصة التقدم السريع إلى مصاف الدول المتقدمة النمو في العالم . وفي الوقت نفسه فإنها تواجه جميع الدول بخطر التخلف السريع عن الركب أو

حتى البقاء بشكل دائم على هامش مجرى التنمية . إن هذه البديهة توضح بجلاء ، أمام فييت نام الحاجة الماسة والحيوية لبذل كل ما في وسعها من جهود لتحقيق التنمية . منذ أواسط الثمانينيات ، تتبع فييت نام سياسة تجديد متعددة الوجوه . وقد حققنا نتائج مشجعة مبدئياً . ومع هذا ، لم نتمكن بعد من التغلب على الازمة الاجتماعية - الاقتصادية . إن نجاح سياستنا الخاصة بالتجديد وجهودنا الانمائية لا يمكن أن يكون مأموناً ما لم تنهيا بيئة دولية مواتية ، ومن ثم فإن تهيئة هذه البيئة هدف طويل الأجل - بل الهدف الاسمي - لسياستنا الخارجية . وفي مناسبات عديدة ، أعلنت فييت نام رغبتها في إقامة علاقات صداقة مع جميع البلدان في المجتمع الدولي وعزمها على العمل من أجل السلام والاستقلال الوطني والتنمية .

وفي السنوات الأخيرة ، عززت فييت نام علاقات الصداقة والتعاون التي ارتبطت بها مع العديد من البلدان ، ودعمت علاقاتها مع بلدان جنوب شرقي آسيا ومع العديد من البلدان الأخرى في آسيا وفي المحيط الهادي وفي أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ، وحسنت علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية على أساس المبادئ الخمسة الخاصة بالتعايش السلمي وذلك دون إضرار بمصالح أي بلد ثالث ، وهي تسعى جاهدة الى تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة .

إن التطورات في جنوب شرقي آسيا ، ولا سيما آفاق التوصل الى تسوية مبكرة للمسألة الكمبودية ، تفتح أمام بلدان جنوب شرقي آسيا عصراً جديداً من السلام والتعاون والتنمية . وفييت نام على استعداد للعمل ، بالاشتراك مع سائر بلدان جنوب شرقي آسيا ، على بناء مستقبل جديد لجنوب شرقي آسيا . ومؤخراً ، في ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩١ ، أرسل وزير الشؤون الخارجية لفييت نام الى رئيس اللجنة الدائمة ووزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا طلباً بالانضمام الى معاهدة بالي لعام ١٩٧٦ الخاصة بالرابطة .

إننا الآن على أعتاب قرن جديد ، وفي سياق الوضع العالمي البازغ حديثا ، أصبحت جميع الأمم تأمل عن حق في عالم المستقبل الذي يدعم بالسلم والمساواة والتنمية للجميع . وهي على حق كذلك إذ تفكر مليا في العقبات المتبقية والتحديات الجديدة . وإن تحقيق هذا الأمل ومعالجة هذه العقبات والتحديات سيتطلبان تعاوننا بين جميع الدول وجهودا من جانب جميع الدول . وفييت نام تقطع على نفسها عهدا بالإسهام بنصيبها في ذلك .

السيد كليستيل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن أصدق تهاني الوفد النمساوي على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . إن انتخابكم لم يكن فحسب إشادة بخبراتكم ومهاراتكم الشخصية في قضايا نزع السلاح ، بل كان أيضا تحية لبلدكم بولندا .

أود أيضا أن أهنئ نائبى رئيس اللجنة ، السفير أوردونيز ممثل الغليبين والسيد ألتمان ممثل تركيا ، وكذلك مقرر اللجنة السيد سادر ممثل أوروغواي .

وأؤكد لأعضاء المكتب كامل تأييد وتعاون الوفد النمساوي .

اسمحوا لي أيضا أن أتوجه بهتية خالصة الى وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، صديقي القديم العزيز باسوشي أكاشي ، على الجهود الدؤوبة التي لا يكف عن بذلها هو وزملاؤه في ادارة شؤون نزع السلاح في سبيل النهوض بعملية نزع السلاح وتعزيز دور الامم المتحدة في ذلك الميدان .

إن الانقلاب الفاشل في موسكو كان تحديا يواجه التحول الديمقراطي ، الذي ترددت الإشادة به ، للنظام الشمولي السابق ويدعوه الى اثبات نضجه . وبينما كان زعماء الحكومات في جميع أرجاء العالم لا يزالون يتساءلون عما اذا كان قد أصبح لزاما عليهم فعلا إن يتخلوا عن الامل الذي ظل لسنوات يستحوذ بشكل متزايد على الالهباب في ساحات المناقشة الدولية ، شهد العالم مرة أخرى مواجهة صارت مألوفة لدينا جميعا : نظام يعتمد في أمنه على الأسلحة والدبابات ، يقف في وجه شعب يسعى الى خلاصه الديمقراطي من حكم استبدادي . وبإحساس بالترقب وقفنا جميعا نُشهد التاريخ لا وهو يعيد نفسه في هذه المرة بل وهو يسجل انتصار أفكار حانت ساعتها في نهاية المطاف على فترة تَمت الى الماضي الغابر لا الى مقتضيات الحاضر . وهكذا تحول خطر وشيك يهدد التقدم الديمقراطي الى عامل حَفَّاز لمواصلة التغيير السلمي .

هذا التغيير الذي لم يسبق له مثيل والذي أضى راسخا ومتجسدا في روح جديدة من التعاون داخل الامم المتحدة ، يوفر الآن للمجتمع الدولي فرسا لم تكن متوقعة من

قبل ، مما أتاح لوزير الشؤون الخارجية للاتحاد النمساوي أن يقول في بيانه أمام الجمعية العامة منذ أسابيع قليلة :

"إن انهيار الإيديولوجيات الشمولية يوفر فرصا كبيرة لصياغة توافق

عام عالمي جديد بشأن التعاون الدولي والسلم" . (A/46/PV.12 ، ص ٣٧)

وقد أصبح التعاون خيارا سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، فضلا عن كونه ضرورة . وأثبت أنه فعال - وليس في إطار مجلس الأمن وحده . وبالتالي فإن نهاية الصراع بين الشرق والغرب بكل الآثار التي نشأت عنه على الصعيد العالمي تقتضي إعادة الافتراضات الأمنية ، وبعضها ما زالت جذوره متأصلة في فترة الحرب الباردة . وأخيرا ، بعد عقود من لقاءات القمة المتقطعة ، بدأ عهد من الانفتاح المستمر الذي يسمح بمزيد من الشفافية ، وبالتالي يعزز الثقة المتبادلة .

إن نوعية العلاقات بين الدول الكبرى ، وبصفة خاصة بين الدولتين العظميين ، تنعكس انعكاسا قويا في الشبكة العالمية للدبلوماسية متعددة الأطراف التي تتمثل في الأمم المتحدة . وقد أشارت بيانات عديدة في المناقشة العامة إلى التحديات الجديدة التي تواجهها الأمم المتحدة أمام إطار دولي تغير تغيرا محسوسا . فالتقدم الأخير في الجهود الثنائية المبدولة لتخفيض مخزونات الأسلحة ، ميلزم استكمالها باتفاقيات متعددة الأطراف . وعلى حين أنه قد تم مؤخرا إبرام عدة اتفاقيات هامة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح فيما بين البلدان المعنية ، وهي اتفاقيات ذات أثر إقليمي أساسا ، فإن المعاهدات التي تتطلب انضماما عالميا ينبغي أن يجري التفاوض عليها برعاية الأمم المتحدة .

وأحد الدروس الهامة المستخلصة من التصورات التي أعادت تشكيل العلاقات الدولية في غضون السنوات الأخيرة ، هو أن الفرص والتحديات التاريخية لا بد أن تواجه بشجاعة ، وأن المرونة مطلوبة في التجاوب مع الحالات التي لم يكن تصورهما ممكنا حتى وقت قصير من وقوعها . والبصيرة السياسية ضرورية أيضا ، لتحويل الفرص التاريخية إلى أحوال أفضل بمسيرة دائمة . والمهمة التي نواجهها في الوقت الراهن هي أن نؤمن

السلامة لعمليات التحول المتدرج في اطار مؤسسي يسمح بالتطور الدينامي الذي تدعمه هياكل مستقرة .

واليوم نرى أن مستوى التهديد العسكري في العالم قد تراجع الى حد بعيد . ففي القارة الأوروبية تقلعت بشكل جذري امكانيات واحتمالات الهجمات الخاطفة ، وأُعتمدت بالفعل عدة تدابير لتعزيز الامن . والتحدي الذي يواجهنا هنا هو أن نقابل الانكماش الكبير في التهديد العالمي بتطوير نوع جديد من الاستقرار في اطار نظام الامن العالمي . وسيتعين القيام بذلك عن طريق تخفيض متوازن وملموس في الأسلحة القائمة .

والامين العام ، في تقريره عن أعمال المنظمة شجب :

"... استبداد الامن العسكري بالتفكير ، الامر الذي يفسد العلاقات الدولية ، ويعرقل تقدم معظم البلدان النامية نحو انشاء مؤسسات ديمقراطية شابتة" . (A/46/1 ، ص ١٣)

وما برحت بلادي تتبع سياسة أمنية نشطة لا يشكل فيها الامن العسكري إلا عنصرا واحدا من نظام متكامل . إن النمسا تعترف بالحق المشروع في الدفاع عن النفس ، وبضرورة اتخاذ تدابير كافية لتأمين القدرات الدفاعية . ومن نفس المنطلق ، نعتقد أن أمامنا الآن فرصة تاريخية لكي نتغلب على الفكرة الخاطئة القائلة بأن تكديس الأسلحة معناه تعزيز الامن . وإنشاء نظام عالمي من الهياكل التعاونية التي تضمن الاستقرار الدائم والسلم القابل للاستمرار ، علينا أن نركز على بعض المسائل الأساسية ذات الاولوية .

أولا ، الهدف الاول والاكثر إلحاحا هو عدم انتشار الأسلحة النووية . إن معاهدة عام ١٩٦٨ الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية منعت انتشار الأسلحة النووية بشكل فعال ، وبذلك أسهمت اسهاما كبيرا في السلم والاستقرار الدوليين . وإن تقوم على تنفيذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها ، فإنها تتولى أيضا مهمة ضمان عدم تحويل المواد والمعدات النووية المخصصة للأغراض السلمية الى أغراض عسكرية .

وقد أوضحت الخبرة المستخلصة من حرب الخليج أن هناك حاجة الآن الى تعزيز نظام الضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد اتخذت بالفعل تدابير لإجراء عمليات تفتيش على أي موقع ، حتى لو لم يكن موضوعا تحت نظام ضمانات الوكالة باعتباره منشأة نووية سلمية . وهذا النوع من التفتيش الموقعي الانتقائي من جانب مفتشي الوكالة لم ينفذ من قبل في أية حالة سابقة . وينبغي أن يكون اللجوء اليه مقصورا على الحالات التي تشير القلق الشديد وفي هذا المدد يجدر التفكير بجدية في إنشاء السجل المقترح لمصادر من المعدات والتكنولوجيا النووية ، بفرض رصد تدفق التكنولوجيات المنطوية على أخطار الى شتى أرجاء العالم . وينبغي تحسين تدابير التحقق لضمان الكشف الموثوق به عن عدم الامتثال ، أيا كان مكانه أو زمانه .

وحيث أن فرنسا والصين أعلنتا مؤخرا عن اعتزامهما الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، فإننا نأمل أن تصبح كل الدول الخمس التي أعلنت عن حيازتها لاسلحة نووية أطرافاً في هذه المعاهدة قريباً . ومن المؤسف أن مجموعة من البلدان ، ومن بينها بضعة بلدان لديها برامج ومرافق نووية كبيرة تستخدم في الأغراض السلمية ، لم تقبل بعد أن تصبح من الدول الأطراف في المعاهدة . ويبدو أن بعض هذه الدول يعتبر من قبيل التحيز أن تتضمن معاهدة عدم الانتشار ، كعنصر أساسي ، التمييز بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أي الدول المؤسرة ، والدول التي لا تملك مرافق نووية ، أي الدول الفقيرة . وانتقد البعض الآخر عدم إحراز تقدم كبير صوب نزع السلاح النووي ، المشار إليه في المادة السادسة من المعاهدة .

وأجرى المؤتمر الاستعراضي الرابع ، الذي لم يستطع الاتفاق على وثيقة ختامية ، استعراضاً شاملاً لمعاهدة عدم الانتشار . إن توافق الآراء الواضح حول مجموعة واسعة المدى من المسائل التي عالجها المؤتمر الاستعراضي ، ما زال من الممكن أن يعزز معاهدة عدم الانتشار في المستقبل . ومن ثم ، فإننا نعتقد أنه يمكن التوصل الى توافق آراء في عام ١٩٩٥ بشأن تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى ودون شروط .

والمسألة الثانية التي تراها النمسا تتسم بأهمية قصوى هي مسألة وقف سباق التسلح النووي ، إذ يتعين علينا أن نوقف استحداث منظومات جديدة من الاسلحة النووية أكثر تقدماً وأشد تدميراً . وقد وجهت النمسا نداءً علنياً الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ ، طالبتها فيه بالوقف الفوري لجميع التجارب النووية باعتبار ذلك السبيل الوحيد لمنع متابعة تطوير الاسلحة النووية . إن التقدم المحرز في السياق الشئاني سبق أن أدى الى التصديق على معاهدة عتبة حظر التجارب النووية لعام ١٩٧٤ ، وعلى المعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية الجوفية للأغراض السلمية لعام ١٩٧٦ . وفي حين اعتمدت الدولتان الحدود القصوى نوعاً وكماً للتجارب المسموح بها ، فإن إبرام معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية مطلوب مع ذلك باعتباره أكثر الوسائل فعالية لوقف التجارب النووية .

وعند إقرار معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في عام ١٩٦٣ ، حالت بعض المسائل المتمثلة بالتحقق التقني دون إبرام معاهدة الحظر الشامل على التجارب . وقد اعتبر ذلك من الناحية السياسية ، مقبولا آنذاك من جميع الاطراف . ومنذ ذلك الحين ، أحسرت تقدم كبير فيما يتعلق بجدوى إنشاء شبكة عالمية لرصد الاهتزازات الأرضية للتحقق من أي هزات جوفية كبيرة . إن نظام رصد كهذا من شأنه أن يشكل الأساس الكافي لنظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . على أنه في الوقت ذاته ، أدت الاعتبارات السياسية التي ظهرت مؤخرا الى عرقلة المفاوضات متعددة الاطراف عن التوصل الى اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية .

من المؤسف أن مؤتمر التعديل للدول الأعضاء في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، الذي عقد في كانون الثاني/يناير الماضي ، لم يستطع الاتفاق على وثيقة توافقية . ولم تحظ الوثيقة الختامية التي قدمها رئيس المؤتمر أيضا بتوافق الآراء . لقد تضمنت الوثيقة الختامية العناصر الرئيسية اللازمة لاستمرار المؤتمر على نحو غير رسمي على أساس إجراء مشاورات غير رسمية ، وباعتباره أيضا مرجعا للمشاورات اللازمة حول المسائل التي ما زال يتعين حلها في سياق الجهود الجارية داخل إطار مؤتمر نزع السلاح . وأخيرا ، أُجريت اقتراح على نص يقترح ليس فقط إجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية ، وإنما أيضا مواصلة العملية رسميا . ويبدو أن هذا متعذر للأسف بسبب المأزق السياسي الحالي حول هذه المسألة . مع ذلك ، نفهم أن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب أثبت نجاحه كمدخل حافز للجهود المقبلة التي نأمل أن تتكامل بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن .

ثالثا ، أود أن أشير الى الهدف من إجراء تخفيضات حقيقية في الأسلحة النووية . لقد أحرز تقدم كبير في هذه المسألة مؤخرا . إن تنفيذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه ، سيميز للمرة الاولى فئة كاملة من الأسلحة النووية . وتم التوقيع في ٢١ تموز/يوليه على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) التي طال انتظارها . ونحن نرحب بالمعاهدة

التي تتوخى إجراء تخفيض كبير في غضون سبع سنوات في الأسلحة النووية الاستراتيجية التي يزيد مداها على ٥ ٠٠٠ كيلو متر . وإن نظام التحقق الذي يشمل تبادل المعلومات ، وعمليات التفتيش الموقعي ، وعمليات التفتيش بمهلة قصيرة في المنشآت ذات الصلة بالأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وعمليات التفتيش بالتحدي للمواقع المشتبه فيها - يجب أن يؤدي الى سرعة تنفيذ هذه المعاهدة .

إن الخفض الكبير في الأسلحة التقليدية في أوروبا جعل من مفاهيم الدفاع القائمة على الاستخدام المبكر لقوات نووية مفاهيم بالية عفا عليها الزمن . كما أن نهاية نظرية الاستجابة المرنّة يسرت صدور الإعلان الانفرادي للرئيس بوش مؤخرا الخاص بسحب جميع منظومات الأسلحة النووية التكتيكية البرية والبحرية من أوروبا . وفي المقابل ، قدم الرئيس غورباتشوف مبادرة اقترح فيها إجراء تخفيضات أعمق في الترسانة النووية التكتيكية ، تتضمن أيضا إزالة القذائف النووية المضادة للطائرات فضلا عن إزالة الأسلحة النووية التكتيكية الجوية بالتبادل . وترحب النمسا بهذا التصاعد الايجابي لتدابير نزع السلاح الانفرادية . وينبغي ألا يغرب عن بالنا أن مبادرات نزع السلاح الانفرادية ، رغم ترحيبنا بها ، لن تغطي بأي نظام للتحقق . ولذلك يحدونا الأمل أن تؤدي الإعلانات المتبادلة الى الشروع في عملية نزع سلاح نووية قابلة للاستمرار في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الاطراف .

ونظرا للبعد العالمي للأسلحة النووية ، يجب على كل البلدان أن تكون غيورة ومن حقها أن تكون غيورة على مصيرها الآن وفي المستقبل . ينبغي أن تخطلع الأمم المتحدة بدور حفاز في عملية تخفيض الأسلحة النووية متعددة الاطراف . وينبغي أن تتبع في ذلك نهجا ذا شقين . فهي من جهة ، تستجيب للمشروعات ذات البعد العالمي من خلال عالمية العضوية فيها . ومن جهة أخرى ، بوسعها أن تصبح ، بمراكز نزع السلاح الاقليمية الثلاثة التابعة لها ، محور الارتكاز في تعزيز جهود نزع السلاح وإطفاء الطابع الاقليمي عليها .

وتتعلق المسألة الرابعة من حيث الأهمية بالنسبة للنمسا بمسألة القضاء التام على كل أسلحة التدمير الشامل . وقد دخلت المفاوضات المتعلقة بمقد اتفاقية بشأن انتاج وتخزين وتدمير الأسلحة الكيميائية مرحلتها الأخيرة . ونحن نرحب بحقيقة أنه حدد ، في عام ١٩٩٣ ، أجل متفق عليه لإبرام الاتفاقية في نهاية المطاف . وتعلق النمسا أهمية كبرى على الاتفاقية المقبلة . ومع أن النمسا دولة غير عضو في مؤتمر نزع السلاح ، فقد شاركنا في أعمال هيئاته الفرعية . ونحن نرحب بالمبادرات المقدمة مؤخرا والتي تحث على إحراز التقدم ، والتي يمكن أن تسهم في إبرام الاتفاقية في الوقت المناسب . وما يتسم بأهمية خاصة هو التخلي غير المشروط عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية ، والالتزام الكامل بتدمير كل مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها فور دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ . وستعمل هذه الاتفاقية على التعجيل بالحظر العالمي لهذه الفئة من الأسلحة .

ما زالت هناك بعض المسائل الرئيسية التي لم تحسم حتى الآن . كما أن مسائل التحقق ومسائل الامتثال لاحكام الاتفاقية المقبلة ، بما في ذلك نظام التحقق الذي سوف يقام بالنسبة للصناعات الكيميائية المدنية ، ما زالت تتطلب المزيد من البحث والدراسة . وعلاوة على ذلك ، لم تحسم بعد مسألة عمليات التفتيش بالتحدي ، وكذلك مسألة حجم المجلس التنفيذي وتكوينه وعملية صنع القرارات فيه . وهو المجلس السني سيجري تشكيله لتيسير تنفيذ هذه الاتفاقية . والنمسا على استعداد لتقديم مساهمتها من أجل التبكير بإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي ينبغي أن تجتذب اليها انضماما عالميا شاملا .

أود أن أذكر بأن وزير خارجية النمسا قدم رسميا ، في بيانه أمام مؤتمر نزع السلاح ، عرضا تفصيليا باستضافة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقبلة في فيينا . وقد أكد وزير خارجية النمسا ذلك العرض مرة أخرى في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية .

لقد انعقد بجنيف ، في الشهر الماضي ، المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية عام ١٩٧٢ لحظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدميرها ولم يتمكن من الموافقة على الالية المقترحة فيما بين الدورات ، لكن التقدم المحرز بشأن بندو جدول الاعمال المتعلقة بتدابير بناء الثقة والتحقق سيعزز الاتفاقية . كما ان مجموعة تدابير بناء الثقة التي اعتمدت في الإعلان الاخير للمؤتمر الاستعراضي الثاني قد حسنت ووسع نطاقها باضافة ثلاثة تدابير اضافية . ولا تتضمن اتفاقية الاسلحة البيولوجية أية اجراءات للتحقق . ومن هنا ، ينظر الى المقرر الخاص باجتماع فريق مخصص من الخبراء الحكوميين في الفترة من ٣٠ آذار/مارس حتى ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ لدراسة تدابير التحقق الممكنة ، على أنه خطوة أولى صوب المتابعة الممكنة . وتولي النمسا أهمية كبرى لقضايا الاسلحة البيولوجية وستواصل العمل صوب تعزيز الاتفاقية بدرجة أكبر .

إن تخفيض أسلحة التدمير الشامل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الخامس الذي أود التصدي له ، ألا وهو مسألة الاسلحة التقليدية . فبينما نعمل على التحكم في الانتشار الأفقي والرأسي وشرع في تخفيض الرؤوس الحربية النووية ، لا تزال الاسلحة التقليدية ، كما هو معروف تماماً ، تواصل عمليات حصد الارواح بأعداد رهيبه . ونظراً لأن هذه الاسلحة تبتلع نصيباً ضخماً من الانفاق العسكري العالمي ، فإنها ستولي أهمية متزايدة في المناقشة المكثفة حول تخصيص الموارد النادرة في سياق البند ٦٠ (هـ) من جدول الاعمال "الملة بين نزع السلاح والتنمية" .

إن أوجه التقدم الجوهرية في تطوير الاسلحة وكذلك السوقيات المحسنة لوزعها قد زادت من الأهمية العالمية للأسلحة التقليدية . إذ أظهرت ساحات المعارك الأخيرة ما لهذه الاسلحة من قدرات تدميرية هائلة .

إن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية تتطلب أن تولى مفاوضات نزع السلاح متعددة الاطراف أهمية متزايدة لكل جوانب الاسلحة التقليدية . وترحب النمسا بمبادرة المجموعة الأوروبية للإسراع بإنشاء سجل في الأمم المتحدة لتنقلات الاسلحة

التقليدية ، بوصف ذلك تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة . وهذا السجل ، عن طريق تعزيز الشفافية ، قد يزيّد من قوة القيد الطوعي من قبل الموردين والمتلقين على السواء . وهذا السجل ، إذا ما كان ذا طابع غير تمييزي ويحظى بالاعتراف العالمي به ، يمكن أن يعرقل عرقلة فعالة دخول قدرات زائدة عن الحاجة من الأسلحة التقليدية في تجارة الأسلحة الدولية .

إن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، التي تم التفاوض بشأنها في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بفيينا ، تعد استجابة فعالة للمناخ الدولي الجديد الذي يحل فيه التعاون محل المجابهة . والإبرام السريع لهذه المعاهدة قد أثبت أن الأضرار - إذا ما ترجم إلى قرارات سياسية - يمكن أن يواجه تحديات هائلة . وهكذا ، لم يستغرق الأمر سوى ٢٠ شهراً للاتفاق على نطاق المعاهدة البعيد الأثر وتعقيدها التقني .

إن نزع السلاح كعملية متواصلة ، يتطلب ، كشرط مسبق ، مناخاً سياسياً مواتياً من الثقة المحسنة والإدراك الأمني . والمجموعة الجديدة من تدابير بناء الثقة ، التي صيغت في فيينا في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بغية استكمال أحكام وشيكة استكهولم لعام ١٩٨٦ ، ستزيد من تعزيز الأمن في المنطقة .

أصبحوا لي أن أشير إلى الحلقة الدراسية بين الأقاليم الخاصة بتدابير بناء الثقة والأمن ، التي نظمتها إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والتي أدارها باقتدار بالغ السيد أكاشي واستضافتها النمسا في شباط/فبراير الماضي . لقد تناولت تلك الحلقة الدراسية ، وهي الأولى من نوعها ، مسألة ما إذا كانت الخبرة المكتسبة من عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هامة بالنسبة لمناطق العالم الأخرى . كما حاولت تقييم الامكانية العملية لدور الأمم المتحدة في تعزيز المزيد من صياغة تدابير بناء الثقة والأمن . وفي هذه العملية يجب ألا تكون الأمم المتحدة بديلاً للمبادرات الإقليمية ، بل يتعين عليها بذل الجهد لاستكمالها .

يجتمع الآن في النمسا - للمرة الثانية في غضون عامين - كبار الضباط من كسل دول مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وذلك لتقييم أثر التغيير السياسي على العقائد العسكرية . وفيما يلي الاتجاهات التي حددتها الحلقة الدراسية الاولى في عام ١٩٩٠ ، ثم تم التعجيل بها بعد ذلك : اختفاء مفاهيم " العدو الايديولوجي " والتحالفات العدائية ، بذل الجهود لإعادة تشكيل المذاهب العسكرية وهيكل القوات المسلحة لتخدم الأغراض الدفاعية دون سواها ، وإزالة الهياكل الهجومية ، وإجراء تخفيضات جذرية في القوة العسكرية والميزانيات العسكرية وأنشطة تدريب القوات المسلحة . وتؤيد النمسا كل الجهود الرامية الى استكمال أوجه التقدم الامنية هذه بهياكل تعاونية محسنة في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . إن مركز منع الصراع الموجود حاليا يجسب أن يوفر إطارا مؤسسيا لحوار مستمر حول السياسات الامنية في المنطقة .

إن أجهزة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، يجب أن تظهر على نحو كساف المناخ السياسي المواتي ومبادرات نزع السلاح الانفرادية ، والتقدم المحرز في المفاوضات متعددة الاطراف الخاصة بالاسلحة .

لقد شارك عدد كبير من الوفود مشاركة فعالة في اجتماع دورة هيئة نزع السلاح المضمونية لعام ١٩٩١ ، وهي الدورة التي كان لبلاي شرف رئاستها . إن الإصلاح الأخير في هيئة نزع السلاح الذي أسفر عن التركيز على بنود ذات توجه مستقبلي في إطار جدول أعمال مخفض إنما ييسر الدراسة المتعمقة لاربعة مواضيع رئيسية ستناقش على مر ثلاث سنوات متتالية . وسيتناول وفد بلاي مسألة هيئة نزع السلاح في بيان مستقل .

إن مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الجهاز التفاوضي الوحيد لآلية نزع السلاح في الأمم المتحدة ، يحتل مركزا فائق الأهمية . فبينما يواصل الجمود الحالي عرقلة التقدم بشأن قلة من البنود العشرة الدائمة على جدول الاعمال ، أمكن للتطورات الايجابية في إطار بعض الأجهزة الفرعية للمؤتمر أن تدفع بهجلة المفاوضات قدما خلال عام ١٩٩١ . وقد تقدمت بلاي بطلب العضوية في مؤتمر نزع السلاح وهي تنتظر بشغف توسيعه ، وهو أمر تقرر منذ وقت بعيد يرجع الى عام ١٩٨٢ . وحتى قبل قبولنا عضوا كاملا العضوية ، سنواصل المشاركة والإسهام في العمل المضموني للمؤتمر .

كل عام يشتمل جدول أعمال اللجنة الاولى كلية على مسائل نزع السلاح . وجسار بذل الجهود الرامية الى تبسيط جدول الاعمال وتركيز حجم العمل مما يؤدي الى تخفيض مستمر في بنود جدول الاعمال . ونحن نرحب بهذا التطور . لكن لا تزال بنود جدول أعمال هذا العام المضمونية ال ٢٢ ، وبعضها مقسم الى بنود فرعية عديدة ، تمثل مهمة ضخمة تتطلب بذل جهود غير عادية من جانب كل الوفود . وتأمل النمسا في أن يستمر الاتجاه موب السعي الى تحقيق توافق في الآراء حول عدد متزايد من البنود . إذ أن هذا من شأنه أن يتواءم مع روح التعاون الجديدة .

وفقا لدراسة عام ١٩٩٠ الشاملة الخاصة بالاسلحة النووية تحتوي ترسانات الدول الخمس المعلنة دولا حائزة للأسلحة النووية ، على ٥٠ ألف رأس حربي نووي . وتبين الدراسة أن التحسينات النوعية في منظومات الاسلحة النووية لا تزال مستمرة وإن كانت على نحو أقل كثافة . وتوضح النتائج الأخيرة التي توصلت اليها اللجنة العلمية التابعة للأمم المتحدة أن نظام عدم الانتشار النووي ليس محكما بمورة كاملة . ولاستكمال هذا السيناريو يجب أن يكون معلوما الآن الانفاق على الاسلحة التقليدية يبلغ ٨٠ في المائة من ال ٢,٥ بليون دولار التي تنفق يوميا على الاسلحة .

ظللنا لعقود نضفي الطابع الشرعي على استمرار التكديس الحربي مع وجود التوترات العالمية وتزايد الاحتياجات الامنية . وقد آن الاوان ليبرر تفاؤل مصادر التهديد العالمي تفاؤلا كبيرا اجراء تخفيضات ملموسة في كل فئات الاسلحة : لا الاسلحة النووية والكيميائية فسحب بل والاسلحة التقليدية أيضا .

السيد ظريف (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود بادئ ذي بدء أن اهنئكم على انتخابكم بالاجماع رئيسا للجنة الاولى . ونحن واشقون بأنكم بما لديكم من مهارات دبلوماسية واسعة ومعرفة عريضة بالشؤون الدولية ، ستوجهون اللجنة الاولى توجيهها فعالا في هذا المنعطف الحساس . وأود أيضا أن أعرب عن عميق عرفان وفدي لسلفكم السيد رانا ممثل نيبال الذي أدار أعمال اللجنة الاولى في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة بطريقة نموذجية . كما أود أن اغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالتهنئة إلى أعضاء المكتب ولأعرب عن تقديري لوكيل الامين العام ، ولأمين اللجنة السيد خيرادي .

إن انتهاء الحرب الباردة والتطورات الاستثنائية التي طرأت على العلاقات بين الشرق والغرب والتغيرات الهائلة التي تجتاح الساحة الدولية وضعت المجتمع الدولي أمام تحديات وفرص لم يسبق لها مثيل . إن الزخم الكبير الذي تولد بعد انتهاء التنافس بين الكتلتين التقليديتين يوفر فرصة جديدة لصياغة النظام العالمي المقبل استنادا الى العدالة والمساواة وإلى السلم والامن الحقيقيين .

فالواقع أن دراسة موجزة للعقود الاربعة الماضية توضح بجلء كيف أسهمت الحرب الباردة في احتدام سباق التسلح وتعميق عدم الاستقرار وتقوية النزعة العسكرية في جميع أنحاء العالم . وتؤكد هذه الخبرة المبررة أن النظام الأمني الجديد للعالم لا يمكن أن يقوم على سياسات ونهج الماضي غير السديدة من قبيل الردع النووي ، لأنها سياسات ونهج ثبت عجزها عن احلال سلم وأمن مستمرين . وفي هذا الصدد تستطيع اللجنة الاولى ، بوصفها هيئة متعددة الاطراف تعنى بقضايا نزع السلاح والامن الدولي ، أن تظطلع بدور مهم في الربط بين العناصر اللازمة لاقامة نظام أمني جديد يتفق مع التطلعات والطموحات الحقيقية للمجتمع الدولي في هذه الحقبة الدولية الجديدة .

يسود اعتقاد واسع بأن جدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة أصبح الآن أيسر بحثا بالنظر الى الظروف المواتية التي توفرها التطورات الايجابية المتمثلة في ابرام معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ، والتقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح صوب

اعتماد اتفاقية شاملة بشأن فرض حظر عالمي على الاسلحة الكيميائية ، والتوقيع على
ميثاق باريس . فعسى أن تكون هذه التطورات مقدمات ملموسة تسهل احراز مزيد من
التقدم في مجالي نزع السلاح والامن العالمي .

غير أن ايجاد وسائل عامة وشاملة تتيح تحقيق هذه الاهداف ، يتطلب معالجة عدة
قضايا تنطوي على مشاكل متداخلة مترابطة المعالجة الواجبة . وتتضمن هذه القضايا
المراعات الاقليمية والدولية ونمو النزاعات العسكرية ، وهما نتيجتان مباشرتان
لازدراء حقوق الامم ، وانتهاك سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وسياسات الهيمنة التي
تمارسها دول معينة ، والفجوة المطردة الاتساع بين الشمال والجنوب .

وفي هذا الصدد أكد الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة على أن أي نظام
للامن الجماعي لن تتوافر له مقومات البقاء ما لم يتضمن حولا عملية لمشاكل البؤس
والحرمان التي يعاني منها الجزء الاكبر من العالم . وكما تتسنى صياغة النظام
الامن الجديد وبناءه على أساس قوي من الضروري أن توجه الموارد البشرية والمالية
والاقتصادية الهائلة التي باتت متاحة بعد الانجازات الاخيرة في مجال تحديد الاسلحة
ونزع السلاح الى تضيق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان
النامية .

ولما كانت الشواغل الامنية تتمدر شواغل الدول جميعا ، فمن الواضح أن أي
مبادرة لتحديد الاسلحة يجب أن تتميز بعناصر متوازنة تركز على أسس سليمة ، وأن
تكون مجردة من الانتهازية السياسية . والجهود الرامية الى تعزيز الشفافية ،
واعتماد تدابير لبناء الثقة ، ووضع خطة عملية لتحديد الاسلحة ، وتوطيد عملية
الامن ، على كل من الصعيد الدولي والاقليمي يجب أن تتواءم مع التقدم المحرز في
المجالات الأخرى ، مثل المجالات التي أشرت إلى بعضها آنفا .

ومن الجوهر في هذا السياق أن تستند البرامج الرامية الى تحديد الاسلحة على
الصعيد الاقليمي الى نهج غير تمييزي ، وأن تكفل أمن البلدان في كل منطقة إزاء
التحديات الناشئة من داخل مناطقها وخارجها . غير أن معظم مبادرات تحديد الاسلحة

التي طرحتها بعض الدول الكبرى في الاشهر الاخيرة فيما يخص الشرق الاوسط قد افتقرت للألف إلى نظرة واضحة . فقد شابت هذه المبادرات في الواقع ميول منحازة ، وحُشدت لها غايات لا تستند الى أسس سليمة . وعلاوة على ذلك فشلت تلك المبادرات في التصدي لمصادر التوتر ولمعالجة الاختلالات القائمة في المنطقة . ولذا فإن مما لا يشير الدمشة ألا تكون هذه المبادرات قد أتاحت بصيصا من الأمل . والواقع أن إغفال القضايا المركزية والتركيز على القضايا الهامشية والاهتمام اهتماما سطحيا بأعراض التوتر دون أسبابه أمور لا يمكن أن توفر الأساس اللازم لاقامة سلم دائم ولكفالة أمن غير منقوص في المنطقة .

وبالرغم من التغيرات التي طرأت مؤخرا على العلاقات بين الدول النووية الرئيسية الرئيسية فإن التقليل من شأن التهديدات التي ما زال يشكلها تكديس آلاف الأسلحة النووية في الترسانات النووية للدول الكبرى سيكون خطأ جسيما . فكما قيل مرارا ، تتحمل هذه الدول مسؤولية خاصة عن تحقيق الهدف الذي يسعى اليه المجتمع الدولي منذ أمد بعيد - وهو نزع السلاح النووي . وفي حين أننا نرحب بأي مبادرة حقيقية تقوم بها الدولتان النوويتان الرئيسيتان أو غيرهما من الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض الأسلحة النووية ، لا مناص من التأكيد على أن الأمم جميعا لها مصلحة حيوية في نجاح المفاوضات الرامية إلى نزع السلاح النووي . ولذا من الحتمي أن تتجه جميع الجهود إلى تأمين احراز التقدم في المحافل المتعددة الاطراف ، وخاصة مؤتمر نزع السلاح الذي يعد أهم محفل عالمي تدور فيه مفاوضات نزع السلاح متعددة الاطراف . ولبلوغ هذه الغاية لا غنى عن أن تسلك الدول الحائزة للأسلحة النووية سلوكا مسؤولا وتعاونيا .

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال الصك الوحيد الذي يتيح التحكم في سباق الأسلحة النووية وكبح جماحه . ولكن بالرغم من أن هذه المعاهدة قد تحكممت بقدر ما في الانتشار الأفقي للأسلحة النووية ، فإن فشلها في التمدد للنمو الرأسى للأسلحة النووية ، إلى جانب عدم امتثال الدول الاطراف الحائزة للأسلحة النووية

لالتزاماتها الناشئة عن المعاهدة - وخاصة الالتزامات المتعلقة بالمادتين الرابعة والسادسة - أمران سببا شعورا بالاحباط والامبالاة فيما يتصل بمصادقية معاهدة عدم الانتشار وملاحقتها للبقاء . ويقتضي تقليل وازالة نواقص المعاهدة ، وزيادة مصداقيتها أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في المعاهدة بالالتزامات التي تنيطها بها تلك المعاهدة . فمن شأن هذا الامر أن يؤدي بلا ريب دورا هاما فسي تمديد المعاهدة بعد عام ١٩٩٥ .

وفي هذا السياق نعرب عن اقتناعنا الراسخ بأن أهم خطوة يمكن اتخاذها من أجل ازالة الاسلحة النووية ازالة كاملة هي وقف جميع تجارب الاسلحة النووية وقفها نهائيا واتخاذ كل التدابير اللازمة لعقد معاهدة تفرض حظرا شاملا على التجارب في أقرب وقت ممكن . ونحن نرى أن الحجة التي تسوقها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ومؤداهما أنه لا يمكن التحقق من وقف تجارب الاسلحة النووية حجة لم تعد صالحة ، لأن تقديم الفاعلية التقنية لاساليب التحقق باتت تتيح الكشف عن التجارب النووية الجوفية بدرجة عالية من التيقن . وليس بوسع المرء أن يسوغ على أي حال رفض بعض الدول النووية وقف تجارب الاسلحة النووية ورفضها فرض حظر على التجارب الجوفية ، لأن هذين الامرين تدبيران حيويان لاستكمال معاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

وريشما تتسنى ازالة الاسلحة النووية ، من المطلوب بذل جهد جوهري لجعل نظام عدم الانتشار نظاما فعالا - ويقتضي هذا امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للدعاءات العديدة الماددة عن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والداعية إلى كفالة أمن الدول الاخيرة ازاء استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، استنادا إلى ترتيبات دولية شاملة وملزمة قانونا .

لكن الالتزام العالمي بالمعاهدة يعد شرطاً ضرورياً آخر لتدعيم نظام عدم الانتشار . ونلاحظ مع الارتياح أن عدد الدول الأطراف في المعاهدة أخذ في الزيادة ، ونرحب خاصة بقرار فرنسا والصين بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية من حيث المبدأ .

ومن الجلي أن فشل البلدان الصناعية الأطراف في المعاهدة في تيسير نقل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية اللازمة لاستخدام البلدان النامية للطاقة النووية في الأغراض السلمية يشكل أحد أوجه القصور الأخرى في المعاهدة . إن السياسات التقييدية التي تطبق تطبيقاً صارماً ضد البلدان النامية الأطراف في المعاهدة أعاقَت تلك البلدان عن انتهاز وتنفيذ خطط للتنمية تعتمد بشكل أو بآخر على الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ويتمثل أحد المعالم البارزة لهذا النهج التمييزي في رفض بعض البلدان الصناعية الوفاء بتعهداتها بإكمال محطتين للطاقة النووية في بلدنا بعد أن استثمرنا فيهما عدة ملايين من الدولارات . وتعد الإزالة الفورية للعقبات القائمة أما البلدان التي تتقيد بالتزاماتها بأمانة والتي تستهدف إقامتها على أساس تمييزي وسياسي تحقيق أهداف تمييزية وسياسية مسألة ذات ضرورة ملحة .

على مدى السنوات الماضية أثيرت حجج مستنيرة ومقنعة حول ضرورة إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط . والواقع أن القدرة النووية للنظام الصهيوني ، واستخدام الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع ضد بلادي ، وانتهاك ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار غير حائزة للأسلحة النووية في منطقتنا ، كما بينت تقارير الوكالة ، كلها مسائل تبعث على قلقنا الشديد . ويحتم كل ذلك علينا ألا ندخر وسعاً لإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط . ولم تال بلادي التي اقترحت على الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط ، أي جهد من أجل تحقيق ذلك الهدف الغالي . ونرى أنه ينبغي أن تؤخذ

في الحسبان جميع الخطوات الضرورية اللازمة لتحديد العناصر التي من شأنها تسهيل إنشاء هذه المنطقة . كما نرى أن التقاء الجهود من أجل تعزيز نهج مماثل في مناطق متاخمة يساعد على تمهيد الطريق نحو إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط .

ما برح نزع السلاح البحري يشكل أولوية ملحة على جدول أعمال نزع السلاح إلا أن ذلك الموضوع غائب عن إطار مبادرات تحديد الأسلحة ونزع السلاح على نحو مريب . ويشكل الوجود البحري للدول الكبرى في المياه الإقليمية للدول الأخرى أو بالقرب منها تهديدا خطيرا لأمن وسيادة تلك الدول . ويخلق الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة في منطقة الخليج الفارسي أخطارا وتوترات ملحوظة لا يمكن التغاضي عنها . وهي بدورها تنذر بمستقبل يكتنفه الغموض وتفسد المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في هذه المنطقة . ونحن نؤمن إيمانا عميقا بأنه يمكن ضمان أمن منطقة الخليج الفارسي وتعزيز الثقة على أفضل وجه ، أولا وقبل كل شيء ، من خلال تشجيع التعاون المتعدد الأبعاد بين الدول الساحلية في إطار ترتيبات أمنية وتعاونية وبمناى عن الوجود العسكري للدول الأجنبية .

وعلى أن نبرز في ذات الوقت أهمية بحث موضوع نزع السلاح البحري على الفور في المحافل الدولية ذات الصلة . وأن تنفيذ أحكام إعلان المحيط الهندي منطقة سلم وعقد المؤتمر في كولومبو في وقت مبكر لتحقيق ذلك الغرض ، إلى جانب تحقيق أهداف الإعلان ، تعد كلها عوامل تؤدي بلا شك إلى بناء الثقة وتدعيم أمن الدول الساحلية وغير الساحلية في المحيط الهندي .

وقد وفر انتهاء اللجنة المختصة المعنية بالمحيط الهندي من أعمالها التحضيرية الخاصة بعقد المرحلة الأولى من المؤتمر في كولومبو أساسا سليما للعمل بنشاط في سبيل تنفيذ الإعلان وتحقيق أهدافه .

أمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية والتي ستسهم بوصفها اتفاقا أمنيا في تعزيز السلم والأمن الدوليين . وتتسم المفاوضات الجارية بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية بالنجاح الملحوظ هذا العام . وقد

أدلت المسائل المتعلقة بحظر استعمال الأسلحة الكيميائية الآن على نحو واضح في المادة ١ من مشروع الاتفاقية . كما تم الآن تصحيح بعض المواقف المستمرة وغير المقبولة ، بما في ذلك المواقف المتعلقة بالاحتفاظ ب ٢ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية لمدة ١٠ سنوات بعد سريان مشروع الاتفاقية وكذلك المتعلقة بحق الرد الانتقامي باستخدام الأسلحة الكيميائية . ومع أننا نتعشم بأن يتم الانتهاء من الاتفاقية بحلول عام ١٩٩٣ ، إلا أننا لا نستطيع أن نؤكد تأكيداً كافياً أنه لم تعد توجد مسائل معلقة تتطلب عملاً مدققاً وجهوداً بناءة من جانب مؤتمر نزع السلاح .

ينبغي أن يماغ موضوع التحقق الذي يشكل جزءاً بالغ الحساسية من الاتفاقية بدقة شديدة بحيث لا يتفادي أي انتهاك محتمل للاتفاقية فحسب ، وإنما أيضاً أن يكبح أي تدخل غير ضروري في الأنشطة الروتينية للصناعات الكيميائية المدنية . ينبغي أن يكون التفتيش بناء على طلب حقا مشروعاً لأي دولة طرف في الاتفاقية . ومع ذلك فإن إساءة استخدام هذا الحق بغرض الحصول على معلومات لا تتفق مع أحكام الاتفاقية لا يمكن قبولها بحال من الأحوال . ولهذا ، فإننا نرى ، بعد الدراسة ، أنه يتعين استحداث آلية وطيدة الأركان لمنع أي إساءة للحق في التحقق .

وهناك موضوع هام آخر هو ضمان أمن الدول في مواجهة التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية . وتتسم أحكام مشروع الاتفاقية المتعلقة بهذا الموضوع بأقصى قدر من الأهمية ، وينبغي أن تحدد تلك الأحكام تحديداً جيداً وأن تخلو من أي التباس وأن تنص على آليات قوية للتنفيذ .

وفضلاً عن ذلك لا يجوز أن تكون العضوية في المجلس التنفيذي دائمة ، ما دام المجلس سيكون أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة الخاصة بتنفيذ الاتفاقية والتي ينبغي أن تمثل فيها جميع الدول الأطراف على أساس دوري وبمعيار المساواة . وفضلاً عن ذلك ينبغي تحديد مدة العضوية في المجلس التنفيذي وفي رئاسته بقدر الإمكان لإتاحة الفرصة لاشتراك أكبر عدد من الدول الأطراف .

ويشكل تقديم المساعدة للصناعات الكيميائية المخصصة للاستخدامات السلمية أيضا جانبا بالغ الحساسية في المفاوضات الخاصة باتفاقية للألحة الكيميائية وهي مسألة تسبب القلق البالغ لجميع البلدان النامية . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه في مقابل الالتزامات والتعهدات التي يتعين على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تقوم بها ينبغي توفير الضمانات لتمتع هذه الدول بمزايا وامتيازات تنمية صناعاتها الكيميائية المخصصة للاستخدام السلمي وسيؤدي الافتقار لهذا الضمان إلى التأثير بالسلب على اكتساب الاتفاقية القبول على المستوى العالمي . علاوة على أنه ينبغي التخلي عن جميع العقبات التي وضعتها المجموعة الاسترالية في مواجهة تجارة المسود الكيميائية المدنية بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ . وليس هناك بالنسبة للمجتمع الدولي والأغلبية الساحقة من البلدان النامية خاصة ، ما يبرر تطبيق هذا المعيار المزدوج .

وتشكل الاحكام المنظمة لتكاليف إنفاذ الاتفاقية الفروع لختامية لمشروع تلك الاتفاقية . ولا بد من تقسيم تلك التكاليف الى جزئين : تلك الخاصة بالقضاء على الاسلحة الكيميائية والاخرى اللازمة لتغطية التكاليف الروتينية لإنفاذ الاتفاقية . وفي رأينا أن الاولى هي مسؤولية البلدان الحائزة لتلك الأنواع من أسلحة التدمير الشامل سواء داخل أراضيها الوطنية أو في أراض خاضعة لسيطرتها أو ولايتها القضائية . أما التكاليف الروتينية فيجب أن توزع فيما بين الدول الأطراف على أساس جدول الانصبة المقررة .

وجنبا الى جنب مع الجهود المبذولة حاليا في سبيل إبرام اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية ، يتحتم على جميع البلدان التي لم تنضم بعد الى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والى الاتفاقية الخاصة بالاسلحة البيولوجية والتكسينية أن تقوم بذلك فورا ودون أية تحفظات . والواقع أن المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية أتاح بحق فرمة ميمونة لبدء العمل الجاد بشأن تقييم الاتفاقية في ضوء التطورات التكنولوجية التي حدثت في العقدين الماضيين ، وللتفكير في اتخاذ تدابير لمعالجة أوجه القصور .

وبتخطي العالم لعصر الحرب الباردة يجب على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في المفاهيم والمذاهب والحقائق البالية . ويتحتم الآن بذل قصارى الجهود للاستفادة من هذه الحالة وللمضي قدما بهدف بناء هيكل جديد للعلاقات الدولية يقوم على مبادئ السلم والامن والعدل والمساواة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

السيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود

بادئ ذي بدء أن أهنتكم سيدي على انتخابكم رئيسا لهذه الهيئة الهامة . ونحن على ثقة من أننا سنتمكن بفضل توجيهكم من تبادل وجهات النظر بصورة شاملة وواقعية ومثابرة الى نتيجة مثمرة في مداولاتنا ، وأود ، أيضا ، أن أهنت سائر أعضاء المكتب على انتخابهم .

واسمحوا لي أن أشني على السفير الراحل الفونسو غارسيا روبليس حائز جائزة نوبل لإسهامه البارز والغز في ميدان نزع السلاح وفي عمل هذه اللجنة على امتداد السنين .

لقد بشر انتهاء الحرب الباردة بعهد جديد في العلاقات الدولية . وأبلغ دليل على ذلك الأحداث التي وقعت منذ الدورة الماضية ، ونحن نواجه الآن تحديات جديدة تتطلب استجابات جديدة وجيدة التوقيت . وفي مثل تلك الظروف الدولية المتغيرة بشكل ملموس تعد الاتفاقات السياسية وتهدئة بعض بؤر التآزم وخفض الأسلحة من الأمور البالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار العالمي .

ولكن الأمن الدولي بمفهومه الجديد البازغ لا يمكن أن يتحقق ما لم يشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية المعقدة وحقوق الإنسان والشواغل البيئية الى آخره . ولن تتسنى كفالة السلم الدائم والراسخ والاستقرار العالمي دون تحقيق تنمية البلدان النامية ودمجها في الاقتصاد العالمي بأسرع ما يمكن .

من الحقائق التي لا تقبل الجدل أن أوروبا شهدت بالأمس القريب أعظم التغيرات . وعملية تعزيز نظام محدد وشامل للعلاقات وإضفاء الطابع المؤسسي عليه التي أذن بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا توفر الأساس لتنمية العلاقات في أوروبا بقدر أكبر استنادا الى ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة .

فبدلا من المواجهة والتهديدات ووسائل الردع والمنازعات وسوء التفاهم بدأننا نسمع بصورة متزايدة عن التعاون والتكامل والمساعدة واحترام حقوق الإنسان وإحلال الديمقراطية والحريات والشراكة وغير ذلك من المفاهيم الأحدث بيد أن هذه الاتجاهات الإيجابية بعيدة المدى تقتصر في الوقت نفسه بالعديد من الشكوك وبأشار جانبية سلبية أخرى . ومن ثم ، نرى أن العبارة التي تجيء في الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في غانا منذ بضعة أسابيع فقط ، والتي ورد فيها ما يلي "لم يزل العالم بعد مكانا غير آمن" تعبر عن الحقيقة بصورة مطلقة .

وإنه لمن قبيل المفارقات حقا أن مشاكل مختلفة مما اعتقدنا أنها تنتمي إلى الماضي بدأت في مستهل عهد يبشر بخير عميم ، تطفو على السطح مرة أخرى على نحو غير متوقع ، مثل انبعاث النعرات القومية ، والصراعات الإثنية وغير ذلك من صور التطرف . ومما يؤسف له أن بلدي يشكل مثالا مروعا في هذا الصدد ، ولكنني اعتقد أنه قد قيل عن يوغوسلافيا ما يكفي على لسان وزير خارجيتنا في المناقشة العامة وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في بلدي ، وأيضا على لسان وفدنا في اللجنة الثالثة ، ومن ثم لن أفيض في هذا الموضوع هنا الآن .

يكتسب دور الأمم المتحدة أهمية متزايدة نتيجة لنشوء نظام جديد للأمن الدولي . وفي هذا الصدد ، يقول الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري آنف الذكر أن الأمم المتحدة تشكل المحفل الرئيسي لمعالجة المشاكل الخطيرة التي تعاني منها البشرية .

وإننا لنؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة وقد أسند إليها هذا الدور ، أن ترسي روابط أقوى فيما بين المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة والنظم الأمنية والتعاونية . فلا بد أن تمتد فعالية وكفاءة أداء الأمم المتحدة التي احتلت مركز المدارة إثر انتهاء الحرب الباردة إلى مائر ميادين أنشطتها ومن بينها نزع السلاح .

ولم يحث أبدا أن سمعنا فيما مضى ما سمعناه في الفترة بين الدورة الماضية والراهنة عن الأسلحة ونزع السلاح . فلقد أظهرت حرب الخليج ما تنطوي عليه الأسلحة الحديثة من طريقة مروعة ومدمرة وما يمكن أن تترتب عليها من نتائج تشمل في جملة أمور ، المجالات البشرية والاقتصادية والبيئية .

ومن ناحية أخرى تم بشكل ملحوظ تعزيز عمليات نزع السلاح . ويحضرنا ، في هذا المقام ، أولا ، المبادرات الأخيرة الرامية إلى خفض الترسانات النووية . ففضلا عن توقيع معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ، طرحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مقترحات جديدة بإجراء مزيد من خفض الجوهر في تلك الأسلحة . ويوغوسلافيا تؤيد وتدعم تلك المقترحات .

ثانيا ، أننا نرحب بالقرار الذي اتخذته بضع دول بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، وكذا بما أعلنته فرنسا والصين من التزامهما القيام بذلك . ونحن نؤيد الرأي القائل بأن هذا الامر سيسهم في زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي الذي ينبغي أن يشكل إحدى دعائم النظام الامني الدولي الجديد .

ثالثا ، ينبغي ألا يغيب عنا التقدم المحرز في المفاوضات بشأن إبرام الاتفاقية الشاملة لحظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح بجنيف . ويوغوسلافيا ، بوصفها عضوا في ذلك المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد المعني بنزع السلاح ، ترى أنه ينبغي بذل جهود إضافية وتركيز الأنشطة بغية تهيئة الظروف لانتهاء من إعداد نص تلك الاتفاقية ولفتح باب التوقيع عليها باعتبار ذلك أمرا له أولوية .

ونود في الوقت نفسه أن ننوه بنجاح المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية الذي عقد في جنيف في مستهل أيلول/سبتمبر . ولقد اكتسبت عملية نزع السلاح التقليدي زخما بتوقيع الاتفاق الذي يحدد توازن القوات التقليدية في أوروبا عند مستويات أدنى .

إن الانتهاء من الدراسة الخاصة بسبل ووسائل تعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي يمثل إسهاما هاما في النهوض بعملية نزع السلاح التقليدي . وفي اعتقادنا أن تعزيز الشفافية في هذا الميدان أمر له أهمية قصوى حيث قال الأمين العام في تقديم الدراسة :

"يمكن أن يترتب على الوضوح الإسهام في بناء الثقة والامن وفي تخفيف حدة الشكوك وانعدام الثقة والخوف ، والتعرف في الوقت المناسب على اتجاهات نقل

الأسلحة" . (A/46/301 ، المرفق ، ص ٢)

وعلاوة على ذلك ، ان من الافكار المحددة الموصى بها في الدراسة إنشاء سجل عالمي غير تمييزي لعمليات نقل الاسلحة تحت رعاية الامم المتحدة . وتؤيد يوغوسلافيا هذه التوصية وتعتبرها مفيدة .

وقد قدمت المجموعة الاوروبية ، واليابان المقترحات بإنشاء مثل هذا السجل . ولبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية كذلك مقترحاتها الخاصة في هذا الصدد ، ولا بد من أن تؤخذ جميعها في الاعتبار . ونعتقد أن تحقيق مثل هذه المبادرة الهامة ينبغي أن يكون مسعى مشتركاً وعملاً جماعياً للمجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، سيبدأ وفد بلدي كل الجهود الممكنة لضمان التوصل الى مواقف وقرارات مشتركة .

وفي إطار الجهد الرامي الى تحقيق الهدف الذي وضعناه - وهو نزع السلاح العام والكامل - يظل نزع السلاح النووي متصمداً أولوياتنا . وفي هذا السياق ان من المسائل التي من المؤكد أنها تستوجب بذل جهود جديدة مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية .

ونرحب في هذا الصدد بقرار الاتحاد السوفياتي الاخير الذي أعلنه الرئيس غورباتشوف بالوقف الطوعي الانفرادي للتجارب النووية طوال الإثنى عشر شهراً القادمة . ونعتقد أيضاً أنه في أعقاب الانطلاقات التي تحققت في ميدان نزع السلاح النووي الثنائي ، قد حان الوقت أخيراً لتهيئة الظروف المناسبة لإعطاء ولاية تفاوضية للجنة المختصة لحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر جنيف لنزع السلاح .

وأود أن أؤكد بشكل خاص على أهمية مؤتمر التعديل لأطراف معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي انعقد في نيويورك في شهر كانون الثاني/يناير الماضي . لقد فوّض المؤتمر رئيسه بإجراء مشاورات تستهدف إحراز تقدم وامتنان عمل المؤتمر في وقت مناسب . ونؤيد في هذا الصدد جميع الأنشطة التي يقوم بها رئيس المؤتمر ، السيد علي العطاس وزير خارجية اندونيسيا ، من أجل عقد ذلك المؤتمر من جديد . ونرى أن من الأهمية الخاصة أن نحافظ على الزخم الحالي وأن نكثف الجهود الرامية الى ضمان الإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

وختاما ، أود أن أدلي ببعض الملاحظات حول ترشيح عمل اللجنة الاولى . تشير الظروف الدولية المتغيرة ، وظهور نظام جديد للأمن الدولي ، والاولويات والتحديات الجديدة التي تنتظرنا ، الى ضرورة استمرار المداولات حول كفاءة الامم المتحدة وإعادة تنشيطها . ونعتقد أنه لا بد من مواصلة هذا النشاط . ولا بد من أن يدرس بتأن . وينظم بعناية ويكشف بحيث يمكن أن يمتد فيشمل كل الأنشطة التي تقوم بها الجمعية العامة . ومن الواضح أيضا أن بعض بنود جدول الاعمال لا تتوافق مع البيئة الدولية التي تغيرت تغيرا كبيرا . وفي هذا الإطار ، نرى أن عمل اللجنة الاولى يزداد أهمية ، وأن الوقت الحالي هو الوقت المناسب لمناقشة هذه المسألة بذهن متفتح وبروح التعاون .

السيد أوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

البداية ، سيدي الرئيس ، أن أعرب عن تهانئي لكم ولسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لشغل هذه المناصب الهامة . ومما يبعث على الارتياح أن نعرف أن اللجنة الاولى في أيدي قوية وقديرة .

إننا نباهر عملنا في هذه اللجنة وسط مناخ أكثر مؤاتاة لم نشهد له مثيلا من قبل لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح . وقد أدت البيانات الاخيرة من جانب الرئيسين بوش وغورباتشوف بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية الى تهديد "ضباب اللا واقعية" (A/46/1 ، ص ١٥) . كما وصفه الامين العام في تقريره السنوي ، هذا الضباب الذي كان يخيم على مفاوضات نزع السلاح فيما مضى . وبانتهاء الحرب الباردة طويت صفحة من صفحات التاريخ وتمكنا من فتح الطريق المؤدي الى عالم أكثر أمنا وأمانا .

وترحب نيوزيلندا بهذه الرؤيا التي بشرت بها تلك التداوير . فبعد سنوات كان التقدم في مجال نزع السلاح فيها تدريجيا أحيانا ولا وجود له أحيانا أخرى ، يتجمع الآن الزخم الذي تحقق في عملية نزع السلاح النووي تجمعنا لافتنا للنظر .

إن الإعلان التاريخي الصادر عن الولايات المتحدة والرد الإيجابي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اللذين حدثا في الأسابيع الثلاثة الماضية يوفران الآن دلائل على إمكانية القضاء على الأسلحة النووية التكتيكية ذات القواعد الأرضية الموجودة لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وترحب نيوزيلندا بهذا التحرك وتتطلع الى تنفيذه في وقت مبكر . كما نرحب بحرارة بقرار الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة بسحب أسلحتها النووية التكتيكية من السفن السطحية والغواصات والطائرات البحرية التي تنطلق من قواعد أرضية . وبعد التخفيضات الكبيرة التي تم الاتفاق عليها مؤخرا في معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، نتطلع الآن الى مفاوضات أخرى على إجراء المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية الاستراتيجية ، نأمل أن تسفر عن نتيجة إيجابية ومبكرة .

وبالإضافة الى ما لهذه التطورات الأخيرة من قيمة في مجال تحديد الأسلحة ، نعتقد أن لها أيضا تأثيرا هائلا في المجال السياسي . إننا نختلج الآن من العصر الذي كانت فيه الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية تشترك في مفاوضات نزع السلاح النووي كدول متنافسة الى عهد تتيح فيه الأمانة والثقة وضع تدابير نزع السلاح الانفرادية التي يكمل بعضها بعضا وفي بعض الحالات دون أية مفاوضات . وهذا التطور لا يقل عن أن يكون ثورة في أسلوب تناول مسألة نزع السلاح النووي .

إن عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف ، التي استهدفت لفترة طويلة إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية بمثل هذه الطبيعة ستدعم دونما شك التحركات الأخيرة . ولا بد من أن نتذكر أيضا أن العملية المتعددة الأطراف التي تشكل اللجنة الأولى جزءا أساسيا فيها لها دور رئيسي تظلع به في تعزيز الأمن والاستقرار اللذين عززتهما هذه الخطوات التاريخية .

وفي الوقت الذي تحقق فيه تلك التخفيضات التي لم يسبق لها مثيل في الأسلحة النووية تبرز الحاجة الى تعزيز التدابير الرامية الى منع انتشار الأسلحة النووية . وكما أكد رئيس وزراء نيوزيلندا ، أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي

تعتبر مسألة تعزيز نظام منع الانتشار النووي من أولويات نيوزيلندا . والآن ، وبعد أن زادت فرص تهيئة عالم أكثر سلما أكثر من أي وقت مضى ، فإننا ببساطة لم نعد قادرين على أن نتحمل إمكانية ظهور المزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية .

وقد أكد أهمية هذه القضية الكشف عن برنامج العراق السري للأسلحة النووية . وأدركت نيوزيلندا تماما الصعاب التي تنطوي عليها هذه المسألة من خلال مشاركتها في أعمال لجنة الأمم المتحدة الخاصة في العراق . ونحن نواصل تأييد تلك اللجنة بنشاط في أعمالها .

إن قيام أحد أطراف معاهدة عدم الانتشار بالشروع في وضع برنامج لإنتاج أسلحة نووية أمر يثير مسائل هامة فيما يتعلق بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن الأمور الحتمية تعزيز نظام الضمانات ليمتد نطاقا أكبر للكشف عن مثل هذه الأنشطة السرية . وسيعني هذا بالضرورة إيجاد نظام أدق للتفتيش التدخلي والتزاما من جانب الدول الأطراف في المعاهدة باستخدام الآليات المتاحة بالفعل لهذا الغرض .

وقد دلت حرب الخليج على أهمية الضمانات بالنسبة لإمدادات التكنولوجيا النووية . وشرحب نيوزيلندا بالقرارات التي أعلنتها حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا في الشهر الماضي باعتماد الضمانات كاملة النطاق كشرط للإمدادات النووية . ونعتقد أن هذا الأمر ينبغي أن يكون معيارا لكل موردي التكنولوجيا النووية .

وفي منطقة المحيط الهادئ وآسيا ظهرت مسائل الضمانات بشكل آخر . وأدى استمرار قيام أحد أطراف معاهدة عدم الانتشار ، وهو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، بتشغيل منشآت نووية كبيرة لا تخضع لنظام الضمانات ، إلى إثارة قضايا هامة . ومن غير المقبول أن يستخدم أحد أطراف المعاهدة نزاعا ثنائيا كذريعة لتبرير عدم وفائه بالتزامات التي قطعها على نفسه إزاء جميع الأطراف الأخرى في معاهدة عدم الانتشار . وكلما طال بقاء هذه المسألة دون حسم زادت أوجه القلق حول طبيعة البرنامج النووي المعني . ومن الواضح أن المبادرات الأخيرة من جانب الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية توفر حافزا إضافيا

لتشجيع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على توقيع وتنفيذ اتفاق الضمانات ، ونحن نحث حكومتها على فعل ذلك دون المزيد من التأخير .

إن التحديات التي تواجه نظام معاهدة عدم الانتشار واضحة ، ولكن مساهمتها الهائلة في تعزيز السلم والأمن واضحة أيضا . ولا بدّ لنا من أن نعمل سويا على كل الجبهات من أجل ضمان تعزيزها . ويقتضي هذا أن تبذل كل أطراف المعاهدة - سواء من الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول غير الحائزة لها - المزيد من الجهود التعاونية التي يتم بعضها بعضا . وتؤيد نيوزيلندا بقوة توسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ بلا حدود . ونعتقد أن المناخ اللازم لتحقيق هذه النتيجة أصبح الآن أفضل من أي وقت مضى نتيجة للتطورات الإيجابية الأخيرة .

وقرارات جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي والصين وفرنسا مؤخرا بأن تصبح أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار قرارات تلقى أحر الترحيب . وانضمامها يجعل المعاهدة أقرب الى تحقيق امتثال عالمي . وبالإضافة الى ذلك ان الخطوات الشئانية الطرف التدريجية التي اتخذتها الأرجنتين والبرازيل لزيادة التعاون النووي السلمي وتعزيز الثقة بينما تستحق الشناء الكثير . ومع ذلك ، لا تزال هناك دول خارج نظام عدم الانتشار ، البرامج النووية لعدد منها تشير قلقاً دولياً كبيراً . وهذه البرامج بمثابة نغمة نشاز في وقت تتعاطف فيه جهود نزع السلاح . ونيوزيلندا لذلك تحت جميع الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة على أن تفعل ذلك دون تأخير .

والمبادرات التاريخية الاخيرة في مجال نزع السلاح النووي ستعزز أيضاً الثقة بنظام معاهدة عدم الانتشار . وهذه التدابير ستساعد مساعدة كبيرة على تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي الواردة في المادة السادسة من المعاهدة . ونحن نتطلع الى إحراز تقدم أكبر في هذا المجال . وعلى وجه الخصوص ، نأمل في أن تسفر التطورات الجديدة التي نشهدها عن تبلور رغبة أكبر في معالجة مسائل التجارب النووية ، التي لا يزال إحراز تقدم فيها هدفاً ذا أولوية بالنسبة لنيوزيلندا . ووجهة نظر نيوزيلندا الطويلة الامد هي أن إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية من شأنه أن يعوق انتشار الأسلحة النووية عمودياً وأفقياً على حد سواء . والحاجة الى حظر شامل على التجارب أكثر إلحاحاً نظراً الى إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية . وفي الواقع ، تشعر نيوزيلندا أنه باستمرار تخفيضات الأسلحة النووية سيكون تقديم مبررات للحاجة الى استمرار التجارب النووية أكثر صعوبة .

نعتقد أن الوقت قد حان ليتكلم المجتمع الدولي عن هذا الموضوع بصوت واحد . وهذا هو السبب في أن نيوزيلندا تعمل مرة ثانية لطرح مشروع قرار واحد أمام هذه اللجنة يدعو لوضع نهاية للتجارب النووية . ونعتقد بأن في متناول إيدينا أن نضع نما يستحق دعماً واسعاً من هذه اللجنة .

إن نداءاتنا بحظر شامل على التجارب مصحوبة باعتراف بأن الاسس التقنية السليمة للتحقق من معاهدة كهذه أساسية لضمان الامتثال لها . لهذا السبب ، تشترك نيوزيلندا بنشاط في أعمال فريق الخبراء العلميين الذي يجري التجارب على نظام التحقق الدولي القائم على رصد الاهتزازات . ونحن نشجع الدول الأخرى الملزمة بهدف الحظر الشامل على التجارب على المشاركة في أعمال هذا الفريق .

والخبرة التي تجمعت لدينا ولدى استراليا في فريق الخبراء العلميين توفر الاسس لورقات المناقشة بشأن مسائل التحقق التي قدمتها نيوزيلندا واستراليا الى مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي على التجارب والى مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر من هذا العام . والاستنتاج الرئيسي الذي خلصت إليه هذه الورقات هو أن معاهدة للحظر الشامل على التجارب يمكن التحقق منها باستخدام الوسائل التقنية الموجودة .

نحن نرى أن العمل الجاري على حظر شامل للتجارب بحاجة الى إحراز مزيد من التقدم في اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح . ومن الحيوي أن يتجاوب المؤتمر على نحو مناسب مع المناخ الإيجابي الجديد بتكثيف أعماله في هذا الميدان . وفي آخر دورة للمؤتمر ، قدمت السويد نصا منقحا لمشروع المعاهدة المقترحة . ويحدونا الأمل في أن تدرس هذه الاقتراحات بتفصيل أكبر أثناء الدورة القادمة .

تعارض نيوزيلندا التجارب النووية أينما أُجريت ، إلا أن إصرار فرنسا على تجريب الأسلحة النووية في إقليمنا لا يزال يثير قلقا خاصا . فهذه التجارب تتعارض تعارضا مباشرا مع رغبات بلدان جنوب المحيط الهادئ التي ناقشت وأبرمت معاهدة لجعل منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية . ونحن نعي بشكل خاص هشاشة بيئة محيطنا ، ومن الواضح أن أية تهديدات محتملة تكون مثار قلق في المنطقة . والاجتماع الأخير لاعلى هيئة سياسية في المنطقة ، محفل جنوبي المحيط الهادئ ، أعرب عن جزعه إزاء استمرار فرنسا في تنفيذ برنامجها للتجارب النووية وكرر الإعراب عن معارضته الراسخة والمستمرة لإجراء التجارب النووية في المنطقة .

لا يشك أحد في كيفية رد شعوب أوروبا على احتمال أن يفرض عليها التعايش مع برنامج تجارب نووية في وقت تتخذ فيه تدابير مشيرة تتعلق بنزع السلاح النووي . ولكن استمرار التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ يعني أنه مفروض على سكان منطقتنا ممارسة غير مقبولة في مناطق أخرى ، لا سيما أوروبا . نتيجة لذلك ، حث رئيس وزراء نيوزيلندا فرنسا على إعادة النظر في برنامجها في ضوء التغييرات الجذرية الدائرة في أماكن أخرى في عملية نزع السلاح .

تستدعي الحقائق الجديدة التي تسود العالم إلقاء نظرة جديدة على مواضيع نزع السلاح المدرجة على جدول الأعمال ، التي يبدو أنها ما فتئت رهينة لعهد الحرب الباردة . ومساءلة ضمانات الأمن السلبية أحد هذه المواضيع في نظرنا . والمناقشات الدائرة في في مؤتمر نزع السلاح لم تحقق أي فتح في الـ ١٢ سنة الأخيرة . ولكن آن الأوان لنتساءل عما إذا كانت بعض العقبات التي تقف أمام التقدم في هذا الميدان عقبات لا يمكن التغلب عليها الآن . وفي مشروع القرار المتمثل بضمانات الأمن السلبية التي سننظر فيها خلال هذه الدورة لهذه اللجنة ، تحت توجيهاتكم القديرة يا سيدي ، فرصة لإلقاء نظرة جديدة على الموضوع .

ونيوزيلندا ، شأنها شأن البلدان الأخرى التي تكلمت قبلي في هذه المناقشة ، تتجاوز شواغلها المتمثلة بنزع السلاح نزع الأسلحة النووية وحدها . والحاجة الملحة إلى إبرام اتفاقية فعالة للأسلحة الكيميائية تأكدت في حرب الخليج . وبدخول المفاوضات الدائرة الآن في جنيف مرحلة حرجية يتعين تركيز جميع الجهود لتحقيق هذا الهدف في عام ١٩٩٢ ، وهو الموعد النهائي الذي حدده مؤتمر نزع السلاح . ونيوزيلندا متدعم الجهود الرامية إلى إيجاد الزخم السياسي الضروري لضمان الخروج بنتائج ناجحة .

إن دعم اتفاقية للأسلحة البيولوجية هام أيضا للسلم والأمن الدوليين . وقد مرت نيوزيلندا لما أحرز من تقدم في المؤتمر الاستعراضي الأخير بشأن طرق تدعيم الاتفاقية . ونرحب بمورة خاصة بالاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأطراف بشأن إنشاء فريق لدراسة تدابير التحقق المحتملة وتحسين تدابير بناء الثقة .

إثر حرب الخليج هناك اعتراف متزايد بالحاجة الى اعتماد تدابير فعالة لا تتناول أسلحة التدمير الشامل فحسب ، ولكن التكديس المفرط للأسلحة التقليدية أيضا . وكما قال وزير نزع السلاح وتحديد الأسلحة النيوزيلندي في مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر من هذا العام ، إن الأسلحة التقليدية هي التي تسببت في إزهاق أرواح كثيرة جدا وإلحاق دمار شديد أثناء الحروب التي دارت في العالم ، وهي التي تستهلك معظم النفقات العسكرية العالمية المفرطة .

اعترفت اللجنة بالفعل بالدور الذي يمكن لنزع السلاح وتدابير بناء الثقة أن تلعبه في مجال نزع الأسلحة التقليدية . وفي الوقت الذي قد يتعين فيه على التدابير أن تأخذ في الحسبان الظروف الإقليمية الخاصة ، يتعين على دول جميع الأقاليم أن تصمم سويا على السعي لمعالجة مسائل السلم والأمن في سياق إقليمي حسب الاقتضاء .

أحرز بالفعل تقدم مفيد في مناطق أخرى من العالم بالإضافة الى أوروبا . ونأمل أن تستمر هذه الاتجاهات الإيجابية مع قيام الأمم المتحدة بإداء الدور المناسب فيها . وترى نيوزيلندا ، بصورة خاصة ، أنه ينبغي للعمل على نزع السلاح الإقليمي ، وهو العمل الذي استهلته هيئة نزع السلاح ، أن يسفر عن مبادئ عامة تنطبق على جميع الدول ، ونحن نتطلع الى إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد في الدورة القادمة للهيئة .

الصراحة وسيلة مهمة أيضا لتحسين الثقة وبالتالي تحسين الاستقرار . وفي هذا الصدد ، ترحب نيوزيلندا بتقرير فريق الخبراء المعني بدراسة طرق ومبادئ زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي (A/46/301) . ونحن نسرى أن التوصيات الواردة في التقرير توفر أساسا حيويا للمزيد من العمل من جانب هذه اللجنة . وبصورة خاصة ، نعتقد أنه ينبغي إنشاء سجل للأمم المتحدة خاص بعمليات نقل الأسلحة التقليدية في أسرع وقت ممكن . وسنؤيد الجهود الرامية الى تحقيق نتائج في هذا المجال خلال هذه الدورة .

ونيوزيلندا تؤمن بأن إنشاء سجل للرقابة على الأسلحة جزء من عملية
أوسع لتحسين مستوى الصراحة في مجال نزع السلاح . ويمكن توسيع نطاق هذا
السجل في المستقبل ليشتمل على معلومات عن أمور مثل مخزونات الأسلحة وإنتاج
الأسلحة المحلي .

وفيما يتعلق بعمليات نقل الاسلحة ، لابد أن تقتصر الشفافية بجهود يبذلها مصدرو الاسلحة ومستورديها لممارسة ضبط النفس والالتزام بالمسؤولية . إننا نرحب بخطوات بعض مصدري الاسلحة الرئيسيين للتعاون في جهودهم ونأمل في توسيع نطاق هذه الجهود . ولكن من المهم أن تضع جميع البلاد آلياتها لمنع عمليات التصدير غير المشروعة أو التس تسهم في الزيادة التي لا مبرر لها في الاسلحة .

ذكرت في بداية بياني إشارة الأمين العام في تقريره إلى "ضباب اللاواقعية" الذي يخيم على مناقشات نزع السلاح ويمكننا أن نسهم في تبديد هذا الضباب هنا في اللجنة الاولى وذلك ببحث ممارساتنا . وعلى سبيل المثال فإننا نحتاج إلى اعتماد نهج أكثر واقعية لإزاء مضمون جدول أعمالنا . ومن الواضح أن بعض القضايا المدرجة على جدول الأعمال غطت عليها الأحداث بعد سنوات عديدة ولم تعد تتصل بالحالة الحقيقية في عالم اليوم . وكما ورد في البيان الذي أدلى به يوم الاثنين الماضي بالنيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية أن بعض المسائل ينبغي أن تشار كل عامين أو أقل كجزء من عملية الترشيد .

ظهر نزع السلاح في السنوات الأخيرة باعتباره أداة أساسية في الجهود التي تبذل لبناء عالم أكثر أمنا وأكثر سلما . ولم تكن الفرص المتاحة لاحتراز تقدم بشأن نطاق قضايا نزع السلاح المعروضة علينا أفضل مما هي عليه الآن . وتجاهل هذه الفرص أو تبديدها في جهود غير مجدية من شأنه أن يمثل خيانة لآمال المجتمع الدولي ، ولذلك تعتقد نيوزيلندا أن من واجبنا أن ننتهز هذه الفرص وأن نخاطر في حوار بناء يهدف إلى تحقيق نتائج عملية .

يجب أن تكون هذه الدورة للجنة الاولى ايجابية ومثمرة ونحن على ثقة من أن هذا سيتحقق تحت قيادتكم المقتدرة ، سيدي الرئيس .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥